annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

حالة الفضاء المدني في المنطقة العربية في عام 2024

موجز إقليمي

www.annd.org

المحتويات

- **العام 2024 على المستوى الدولي والإقليمي 3**

- **الفضاء المدني في المنطقة العربية خلال العام 2024 ..... 5**
  - اولاً: الحرب على غزة وتأثيراتها على الفضاء المدني 5
  - ثانياً: استمرار التقييد والتضييق خلال العام 2024 9
  - ثالثاً: الإطار التشريعي الخاص بالفضاء المدني في دول المنطقة خلال عام 2024 12
  - رابعاً: هجوم على قضايا المساواة بين الجنسين 14

- **الخلاصات 15**

- **المراجع 17**

حالة الفضاء المـدني في المنطقة العربية في عـام 2024[1]

موجـــــز إقليـــــمي

استمراراً لجهدها في قراءة واقع الفضاء المدني في المنطقة العربية من خلال عدد من التقارير الإقليمية والوطنية[2] ، تقدم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هذه الورقة الموجزة الخاصة بالعام 2024 المبنية على التحديثات الشهرية[3] التي يعدّها أعضاء وشركاء الشبكة، والتي تُنشر على مرصد الفضاء المدني[4] ، وهي تغطي 11 دولة هي المغرب، مصر، لبنان، العراق، البحرين، الأردن، موريتانيا، اليمن، فلسطـــــين، الجزائـــــر، والســـــودان. وعلى الرغم من عدم شمول كافة البلدان العربية، فإن ما يرد في هذا التقرير يعبّر الى حد بعيد عن حالة الفضاء المدني في مجمل البلدان العربيـــــة.

[1] هذه المعلومات هي نتاج عمل إقليمي تنسقه شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

[2] https://civicspace.annd.org/uploads/regional_reports/civic_space_RR_2023.pdf

[3] https://civicspace.annd.org/en/latest_news

[4] https://civicspace.annd.org/en/home

على المستوى الدولي والإقليمي

بُنيَ النظام الدولي الحديث وقواعد الديبلوماسية الدولية على مبادئ التعاون الدولي والحفاظ على السلام والأمن، والامتناع عن استخدام القوة واللجوء الى الحرب، واحترام سيادة الدول الوطنية، والالتزام باحترام القانون الدولي ومنظومة حقوق الانسان، ومبادئ الديمقراطية والليبرالية المؤسسية. هذه بعض الجوانب الرئيسية المعلنة للنظام العالمي، الا ان هذا الأخير أخفق في تحقيق الرخاء الفردي للناس، أو في تحقيق ازدهار الدول والشعوب، أو الحفاظ على السلام أو التعاون الدوليين، أو احترام الحريات والحقوق الفردية والجماعية غير القابلة للتصرف. وقد كشفت الأزمات العالمية السابقة عن الاختلالات الهيكلية التي تنخر النظام الدولي/العالمي التي أدت الى قصور خطير وأحيانا الى الفشل الكامل في الالتزام بهذه القواعد والمبادئ بما في ذلك التي تحولت الى اتفاقيات ملزمة قانونا. وقد تحول هذا الخلل والقصور، منذ جائحة كوفيد-19، الى مسار منهجي مخطط له بما يقود الى انقلاب شامل على النظام العالمي ومؤسساته بما فيها منظمة الأمم المتحدة، والعودة الى وضعية تشبه ما كان عليه الوضع العالمي عشية الحرب العالمية الأولى من فوضى عارمة وسياسات قومية انغلاقية، دافعة العالم إلى أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وصولا الى اشعال حربين عالميتين. تعود السياسات القومية/الوطنية اليوم الى الواجهة مجددا بعد ان ساهمت نماذج العولمة النيوليبرالية منذ الثمانينات في تقويض سيادة الدول، والتحكم في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، والتسبب في ازمة بيئية كونية تأخذ اشكال متعددة اخطرها التغير المناخي، والى التصاعد غير المسبوق في الانفاق العسكري، وغير ذلك مما نشهده في عالمنا المعاصر من تجليات الكراهية والعنصرية وصولا الى الإبادة الجماعية والتوحش المطلق.

أظهرت هذه الأزمات والتطورات، أن المصالح الوطنية للدول العظمى بشكل خاص، قد دفعت بالمؤسسات العالمية إلى الفشل في مواجهة التحديات الكبرى للعالم. وعام 2024 فشل النظام العالمي في معالجة القضايا المزمنة المتعلقة بالسلام والأمن، وتواجه منظومة حقوق الإنسان مأزقاً كبيراً، لا سيما في ما يتعلق بتفسير هذه الحقوق من قبل القوى العالمية المؤثرة، مما يضع المؤسسات الدولية أمام مسؤولياتها في قدرتها على تطبيق القانون الدولي وتنفيذ أحكام حقوق الإنسان، إضافة إلى غياب "أجندة جديدة للسلام" تحدد رؤية للجهود المتعددة الأطراف لتحقيق السلام والأمن، استنادًا إلى القانون الدولي، مع الاعتراف بالطبيعة المترابطة للتحديات والأزمات. وشهد الاقتصاد العالمي موجات متعددة من تراكم الديون وغيرها خلال السنوات الماضية، انتهت بأزمات مالية في العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

هذا النظام يواجه أيضًا تحديات عديدة فيما يتعلق بالشراكات بين الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يؤثر على فعالية نظام المساعدات. كما ان الفشل في معالجة تغير المناخ يمثل قضية حرجة أخرى. لقد فشل النظام العالمي في مواجهة تغير المناخ قبل أن يتحول إلى حالة طوارئ عالمية. ولا نغفل كيف أن توازن القوى العالمي الجديد والتعطيل المتمادي للمؤسسات الدولية والقانون الدولي، وتعميم التفاهة، أتاح استمرار حرب الإبادة في فلسطين – غزة على مرأى من العالم كله، ولا يزال ابطال هذه الإبادة يتمادون في حربهم هذه من خلال مواقف وممارسات تريد إعادة هندسة العالم وفق مصالحهم المنفردة، كما يظهر من خلال تصريحات بالغة الوقاحة تصل على حد المطالبة بالاستحواذ على دول بكاملها، وتهجير شعوب، وطرد اللاجئين بشكل جماعية، وتسليم قيادة دول عظمى عالمية او إقليمية الى مجموعة من المغامرين الى حد الجنون حينا، والى حد الاجرام حينا اخر.

هذا السياق العالمي ينعكس في المنطقة العربية، ويمكن وصف عام 2024 بأنه عام التحولات الكبرى في المنطقة. والمشهد الإقليمي الأبرز في المنطقة خلال عام 2024 هو الحرب الأكثر دموية منذ رواندا على قطاع غزة والتي اسفرت عن استشهاد ما لا يقل 48 ألف فلسطيني، ووصل الوضع في غزة إلى "نقطة تحول كارثية"، في انتهاك فاضح للقانون الدولي وارتكاب جريمتي الحرب والإبادة الجماعية (حسب اعتراف محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية). وخلال الأيام الأولى من ولاية الرئيس الأميركي ترامب، أعلن هذا الأخير نيته في وضع اليد على غزة لتحويلها الى ريفييرا الشرق الأوسط، ودعا صراحة الى نقل سكان غزة الفلسطينيين الى مصر والأردن، فيما نقل رئيس الحكومة الإسرائيلية تركيز حربه الى الضفة الغربية، ولبنان، وسوريا.

بدوره، شهد الوضع في لبنان تصعيدًا كبيراً مما تسبب في أضرار واسعة، وتسبب القصف الإسرائيلي والأوامر بالإخلاء العسكري الإسرائيلي في إصابة أكثر من 10,000 شخص وتشريد أكثر من 1,200,000 شخص. ورغم التوصل الى اتفاق لوقف إطلاق النار في لبنان، يستمر الجيش الإسرائيلي في اعمال التدمير، كما انه أبقى على احتلاله لخمس نقاط على الأراضي اللبنانية قرب الحدود، وهو ما زال يسعى ويمارس شتى أنواع الضغوط من اجل التأثير سلبا على الوضع الداخلي، واعاقة قيام حكومة جديدة إصلاحية قادرة على استعادة مكانة لبنان العربية والدولية ليكون أكثر قدرة على مواجهة المشاريع الإسرائيلية.

الحدث الثاني الأبرز والموازي هو يوم 8 ديسمبر الذي كان نقطة تحول في مسار سوريا، مع إسقاط نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد، بعد أكثر 54 عاما من حكم آل الأسد. وسوريا اليوم في وضع انتقالي غامض، ولا يزال يتميز بدور حاسم للقوى الخارجية في مسار التطور المستقبلي، بما في ذلك الدور الإسرائيلي الذي نفذ طيرانه غداة انهيار نظام الأسد أعنف الغارات على المراكز والمستودعات العسكرية السورية، كما خرق ترتيبات اتفاق الهدنة في الجولان، واحتل مساحات جديدة في الجنوب السوري.

ومع انتهاء عام 2024، يطوي اليمن صفحة شديدة التعقيد من عمر الطور الأخير من أزمته الداخلية الممتدة إلى 10 أعوام، وسط تطورات حولته إلى بؤرة توترات إقليمية ودولية. وكان العام الأقل حراكاً على صعيد المفاوضات الرامية للتوصل إلى حل ينهي أزمة البلاد. وفي تونس، انقسمت الآراء حول الانتخابات الاخيرة، بين من اعتبرها فرصة للتغيير وبين من رأى فيها "مسرحية صورية" لتجديد العهدة للرئيس وتعزيز شرعية نظامه المتراجعة.، وتتوسع حملة الاعتقالات السياسية في تونس في ما يشكل صحفة سوداء في سجل حقوق الانسان في البلاد. وفي السودان مرّ أكثر من عام وثمانية أشهر منذ انطلاق الحرب. وهي ان لم تكن الحرب الاولى في تاريخه الحديث الا انها تعتبر الاكثر امتدادا في رقعته الجغرافية وفي تأثيرها على حياة السودانيين وفي حجم الانتهاكات الجسيمة التي شملت الاغتصاب والقتل الجماعي والاعتقالات والتهجير القسري.

الفضاء المدني في المنطقة العربية خلال العام 2024

أكدت التقارير السابقة الذي أعدتها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إن الحكومات العربية بشكل عام تميل إلى تقييد المجتمع المدني. وأكدت نتائج الرصد خلال عام 2024 إن التوجه إلى المزيد من التضييق على الحريات وعلى الفضاء العام والمدني، ما زال مستمراً، لا بل أن هناك علامات على تصاعد إضافي في هذه الممارسات، تساهم في تسويغها الظروف الدولية والإقليمية. ومن بينها الحرب على غزة، إضافة الى تراجع كبير على مستوى الأطر التشريعية الناظمة للحقوق والحريات، بالتزامن مع مشهد مناهض لقضايا المساواة بين الجنسين.

اولاً: الحرب على غزة وتأثيراتها على الفضاء المدني

وفق تقرير[5] المقررة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير الصادر في عام 2024، أطلقت الحرب على غزة أزمة عالمية تتعلق بحرية التعبير. ونادراً ما شكّل صراع تحدياً بهذا الاتساع لحرية الرأي والتعبير، متجاوزاً حدوده بشكل كبير.

إن حالة الالتباس في تعريف معاداة السامية، والقوانين الوطنية التي صيغت بشكل سيئ ونُفذت بطريقة غير فعالة، والسياسات والممارسات غير الشفافة لمنصات التواصل الاجتماعي، والمصالح السياسية الخاصة، كلها عوامل اجتمعت لتعقيد وتقويض جهود مكافحة خطاب الكراهية.

أربع مستويات يمكن الإشارة لها في معرض قراءة تأثيرات الحرب على غزة على الفضاء المدني ليس في فلسطين فحسب، وإنما في مجمل دول المنطقة.

1. تضييق عمل منظمات المجتمع المدني في فلسطين

تكبدَّت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية خسائر في الأرواح والممتلكات، وقُتل وأصيب عدة مئات من العاملين في المجال الإنساني، ودُمرت معظم المقار، وعملت منظمات المجتمع المدني والحقوقية الفلسطينية بإمكانياتها البسيطة والذاتية على الإغاثة وإنقاذ الأرواح، وتأثرت قدرتها على العمل بفعالية. في غزة، تعرض الحق في الحياة للانتهاك الجماعي والفردي في ظل حرب الإبادة، وواجهت منظمات المجتمع المدني متطلبات التكيف والاستجابة لحرب الإبادة، كما واجهت شبكة معقدة من العقبات البيروقراطية التي تمثلت في اللوائح الصارمة والتي تتطلب الموافقات المسبقة على تحويلات الأموال والأنشطة التشغيلية، مما تسبب في تأخير تنفيذ المشاريع الحيوية. وفي الضفة الغربية، زادت الاعتقالات التعسفية للناشطين وأعضاء منظمات المجتمع المدني، مما أدى إلى نشر الخوف في جميع المناطق. إذ أصبح العمل المرتبط بالمناصرة والحشد الشعبي محفوفاً بالمخاطر بسبب الرقابة المتزايدة من قبل السلطات الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي. وتزايدت تعقيدات فتح الحسابات المصرفية للجمعيات في البنوك الفلسطينية بسبب القيود الإسرائيلية والتهديد الوشيك بقطع العلاقات بين البنوك الإسرائيلية الوسيطة والمؤسسات المالية الفلسطينية، مما أدى إلى إعاقة العمليات المالية بشكل أكبر.

ووفق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، إن قدرة المنظمات غير الحكومية على مراقبة وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل والجماعات الفلسطينية المسلحة قد تأثرت بشدة في وقت تشتد الحاجة إلى عمل هذه المنظمات أكثر من أي وقت مضى[6].

2. التضييق على حرية الرأي الخاص بالتضامن مع غزة

اندلعت في جميع أنحاء العالم مظاهرات واسعة النطاق تضامنًا مع الشعب الفلسطيني وضد الإبادة الجماعية والاحتلال. وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات كانت في معظمها سلمية، إلا أنها قوبلت بالقمع الشديد في عدة دول.

وقد لعب بعض الفاعلين من القطاع الخاص، مثل الجامعات والمؤسسات الثقافية والجهات المانحة وحتى وسائل الإعلام، دورًا مقلقًا من خلال ترهيب

وعزل وإسكات الأصوات التي تختلف مع مواقفهم. في المنطقة العربية، ورغم محاولات التظاهر بالتنديد بالحرب، فاقمت الاحداث الأخيرة من حالة التضييق على حرية الرأي والتعبير، واستمرت بعض الحكومات في منع التظاهر او التضييق على الأنشطة المساندة لفلسطين. على سبيل المثال، في الجزائر والبحرين لم ترخص السلطة إلا لتظاهرات محدودة تمت الدعوة لها من قبل جمعيات وأحزاب موالية لها، ومنعت كل التظاهرات الأخرى. على سبيل المثال:

في مصر، تم القبض على عدد من متظاهري مساندة الشعب الفلسطيني في العديد من المحافظات، حيث تم رصد حالات اختفاء واحتجاز لعدد منهم[7]. وفي ظل الحرب على غزة اتسع حيز الرقابة الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي؛ حيث زادت قضايا أمن الدولة التي يسجن على أثرها عدد من مستخدمين مواقع التواصل الاجتماعي وخصوصا التيك توك[8].

في العراق، وبرغم دعم العمل الاغاثي الذي بادرت اليه بعض المؤسسات والمنظمات، قيدت بعض الوزارات حرية تنظيم الفعاليات والأنشطة، وتحديدا وزارة التعليم التي منعت اي عمل تنظيمي للطلبة داخل الجامعات واعتبرته مخالفاً للقوانين. لاحقاً، شكلت الحرب على غزة ولبنان عاملاً مخففاً للضغط الذي كان يتعرض له المجتمع المدني.

في الأردن، ازدادت وتيرة التظاهرات والتجمعات السلمية، والتي لم تخل من اعتقال الحكومة الأردنية لعشرات النشطاء والناشطات المدنيين والسياسيين ممن شاركوا وقادوا هذه التظاهرات والاحتجاجات، الى جانب الذين شاركوا في التعبير عن رأيهم عبر الانترنت. و في 11 يونيو/حزيران، حكمت محكمة الصلح في عمان على أبو طه بالسجن لمدة عام، بسبب مقال أبو طه في أبريل/نيسان 2024 بعنوان "شركاء في الإبادة الجماعية.. رأس المال الأردني متورط في الإبادة الجماعية في قطاع غزة".

في اليمن، منح التصعيد المتبادل الأطراف المحلية والدولية المنخرطة في الحرب اليمنية فرصة للتهرب من التوصل الى حل سياسي، وعمل أطراف الصراع الرئيسيين خلال عام 2024 على تعميم العنف وتعزيز القبضة الأمنية، ومصادرة الحيز المدني.

3. الصحافيون بين الاعتداءات الإسرائيلية والضغوط من المؤسسات الاعلامية

إن المستوى غير المسبوق من قتل الصحفيين، والهجمات على البنية التحتية الإعلامية، والقيود المفروضة على وسائل الإعلام الأجنبية، جعلت التغطية الإخبارية صعبة وخطيرة، مما أثر على حق الوصول إلى المعلومات لكل من سكان غزة والجمهور في جميع أنحاء العالم. وقد لعبت منصات التواصل الاجتماعي دورًا هامًا كقناة رئيسية لنقل المعلومات من وإلى السكان المحاصرين، لكنها كانت أيضًا أداة رئيسية لنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، مما أدى إلى تأجيج الكراهية والعنف والخوف وانعدام الثقة بين المجتمعات والدول وداخلها.

ألحقت الحرب الاخيرة خسائر غير مسبوقة في صفوف الصحفيين في غزة. ارتفع عدد الشهداء الصحفيين/ات الفلسطينيين حسب مكتب الإعلام الحكومي في قطاع غزة إلى (192 صحفياً وصحفية)[9] منذ بدء حرب الإبادة الجماعية على

القطاع. بالإضافة إلى 357 إصابة في صفوف الصحفيين خلال عام من حرب الإبادة، وذلك بصواريخ الاحتلال ورصاصه المباشر، إضافة لقنابل الغاز السام واعتداءات المستعمرين. كما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي 125 صحفيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا زال 61 منهم في سجون الاحتلال. ودمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي 73 مؤسسة إعلامية في قطاع غزة، حسب توثيق لجنة الحريات في نقابة الصحفيين، من بينها 21 إذاعة محلية، 3 أبراج بث، 15 وكالة أنباء، 15 فضائية، 6 صحف محلية، و13 مكتب خدمات إعلامية وصحفية[10].

واستمر التضييق على الاعلام ومعظم وسائل التواصل. وكان آخرها قرار إغلاق مكتب قناة الجزيرة في مدينة رام الله. ولم تقتصر الانتهاكات على سلطات الاحتلال الإسرائيلي إذ قامت السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية باقتراف العديد من الانتهاكات بالضفة الغربية شملت اعتقال ومطاردة أفراد من المقاومة، والتضييق على الصحفيين وتهديد بعضهم. ومن جانب آخر، فقد وصل قمع الفضاء الرقمي في غزة خلال العدوان إلى قطع شبكات الاتصال وخطوط الإنترنت عن القطاع بأكمله (10) مرات خلال الفترة الزمنية بين بداية العدوان في السابع من أكتوبر 2023 حتى نهاية شهر أيار/مايو 2024[11].

وفي لبنان، طبعاً كان للصحافيين النصيب الاكبر من هذه الاعتداءات حيث قتلت اسرائيل 11 صحفياً واصابت العديد منهم وذلك خلال تغطية اعتداءاتها على لبنان[12] والضغط طال الصحفيين أيضا من جانب المؤسسات الإعلامية. هيئة الإذاعة البريطانية أوقفت 6 صحافيين في خدمتها عن العمل موقتاً إلى حين الانتهاء في تحقيقها في منشورات وتغريدات اعتبرتها المحطة تحيّزاً إلى جانب "حماس"[13]. بدورها، اتخذت شبكة (MSNBC) الأميركية أجراء مماثلاً فأبعدت ثلاثة من أبرز مذيعيها، وهم من أبرز المتخصصين بالقضية الفلسطينية، عن الشاشة تزامناً مع انتقادات إسرائيلية وأميركية للشبكة [14].. ايضاً أقالت صحيفة الغارديان (Guardian) رسام الكاريكاتور ستيف بيل على خلفية نشر أحد رسومه المتعلقة بالحرب الدائرة في قطاع غزة، والتي اعتبرتها الصحيفة شكلاً من معاداة السامية[15].

4. التضييق من قبل جهات مانحة

اتخذ التضييق بعداً آخر مع ازدياد الضغوط من جانب منظمات مانحة على المجتمع المدني في دول المنطقة في ما يخص موقفه من الحرب في غزة[16]. وفي تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) أوقفت النمسا والدنمارك وألمانيا والسويد برامج المساعدات التنموية الثنائية اي غزة والضفة الغربية. وفقًا للتقرير يشكل هذا التوقف خسارة تمويلية تقدر بـ 139 مليون دولار. قررت الحكومة الفدرالية في سويسرا إنهاء أنشطة التعاون مع ثلاث منظمات فلسطينية غير حكومية، بدعوى انتهاكها لبنود مدونة قواعد السلوك وبند مكافحة التمييز المنصوص عليها في العقد بين الطرفيْن[17]. من جانبها ذكرت السويد أيضًا أنها ستطلب في المستقبل من الشركاء الفلسطينيين إدانة حماس. اما المفوضية الأوروبية فقد اعلنت في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 عن إدخال بنود تعاقدية "لمكافحة التحريض" في جميع العقود الجديدة مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، تُلزم فيها متلقي التمويل بالتصريح بأنهم لن يحرضوا على الكراهية، وتخضعهم لـ "مراقبة طرف ثالث" لضمان امتثالهم أعلن وزير الخارجية النمساوي، ألكسندر شالنبرج، بعد هجمات 7 اكتوبر، تعليق المساعدات للفلسطينيين، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 19 مليون يورو (20 مليون دولار)، والمخصَّصة لعدد من المشروعات. هذا وقد ازدادت تعقيدات تحويل المبالغ المالية من المانحين بسبب اشتراط الموافقات المسبقة من جهات الاختصاص بالنسبة للشركات غير الربحية العاملة في قطاع غزة وذات الأمر بالنسبة للجمعيات فيما يتعلق بتحويل الرواتب والإجراءات البنكية التي لم تراعي حالة النزوح وصعوبة التعامل مع الإجراءات الورقية بالإضافة إلى استحالة الجمع بين أعضاء مجلس الإدارة الذين نزحوا في الغالب إلى مناطق مختلفة داخل القطاع وخارجه، وكذلك ازدادت التعقيدات التي تتعلق بفتح حسابات بنكية للجمعيات في البنوك الفلسطينية بسبب التشديدات الإسرائيلية والتهديد بقطع العلاقة بين البنوك الإسرائيلية التي تلعب دور الوسيط مع البنوك الفلسطينية لتنفيذ الإجراءات المالية".

ثانياً: استمرار التقييد والتضييق خلال عام 2024

كما سبقت الإشارة الى ذلك، فإن التوجه الغالب في بلدان المنطقة كان نحو المزيد من التقييد، ومن الأمثلة على ذلك:

مصر

تصاعدت الأزمة الاقتصادية حيث شهد شهر آذار من هذا العام تعويما جديدا للعملة، مما أدى لانخفاض الجنيه المصري بنسبة حوالي 36% [18]، وكان لاستمرار الحرب على غزة وتداعياتها الداخلية ومحاولات المجتمع المدني الاشتباك معها تضامنا وإغاثة عاملا هاماً في تشكيل حركة المجتمع المدني. فقد دعمت الحكومة وتسامحت مع محاولات العمل الإغاثي بينما واجهت بحزم أي محاولات للحراك التضامني سواء على مستوى الشارع أو على مستوى الجامعات[19]. وواصلت الحكومة المصرية احتجاز المنتقدين والناشطين السلميين ومعاقبتهم بشكل ممنهج. وكان للحراك الناجم عن الانتخابات الرئاسية ومحاولات العديد من الفاعلين استغلال المساحات التي تتيحها مثل هذه الاستحقاقات أثر على حركة المجتمع المدني في مصر خاصة بعد عودة الحوار الوطني. كما بدأت هذا العام بعض المنظمات تعلن حصولها على التسجيل الرسمي بينما مؤسسات أخرى ما زالت تعاني من تعنت واضح. وهو ما يؤكد على غياب معايير واضحة وشفافة في عمليات التسجيل. كما عادت ظاهرة الاخفاء القسري من جديد في الظهور[20]. ولم يكن هذا التضييق على الفضاء العام الواقعي فحسب بل استمر كذلك على الفضاء الرقمي من خلال استمرار حجب المواقع، بناء على منشورات على الفيس بوك ووسائل التواصل الأخرى[21].

الجزائر

على الرغم من أن الجزائر نظّمت في 7 أيلول/ سبتمبر 2024، انتخابات رئاسية، إلا أن الفضاء المدني بقي مصادرا، حيث جرت هذه الانتخابات في سياق مغلق إعلاميا وسياسيا، كما ان المشاركة الانتخابية فيها كانت ضعيفة. وقد استمرت السلطة الجزائرية في مصادرة حرية التظاهر والتجمع مع اشتدادا التضييق على ما تبقى من عمل النقابات والجمعيات المستقلة[22]. وبموجب عفو رئاسي بمناسبة ذكرى الثورة التحريرية، حصل 17 شخصا من "سجناء الرأي" على الإفراج، في وقت لا يزال الترقب سائدا لمعرفة مصير أكثر من 200 من سجناء الرأي. وقد عادت المسألة الحقوقية لتشكل سجالا بين الحكومة الجزائرية والمقررين الأمميين الذين زار بعضهم الجزائر وانتقدوا واقع الحريات السياسية والإعلامية وطالبوا بإزالة مواد من قانون العقوبات

توصف بأنها تعسفية. وترفض الحكومة الجزائرية تصنيف الصحفيين المسجونين والنشطاء، على أنهم ضحية للتضييق على الحريات.

العراق

يتجه البلد بخطى حثيثة نحو تبني توجهات سلطوية قمعية والعمل على تضييق المجال العام، واستعداء كل أشكال التنظيمات وكل ما له ارتباط بالمنظومة الدولية. وتصاعدت حالات المنع من القيام بالتغطية الصحفية، والاعتقالات والمضايقات التي يتعرض لها العاملون في الاعلام [23] وبلغ عدد الاعتداءات على الكوادر الصحفية رقما قياسيا (333) خلال عام 2024. وقامت وزارة الاتصالات بحجب عدد من المواقع الاخبارية الالكترونية، ومجموعات او صفحات في مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة الى اعتماد اسلوب البلطجة الالكترونية، بتعريض المدونات والمدونين واصحاب الرأي الى ترهيب مجتمعي. كما ان الاتجاهات المتشددة في المؤسسة الدينية كانت سبباً في تصاعد خطابات الكراهية ضد الرافضين لمقترح تعديل قانون الاحوال الشخصية، وكادت تتسبب في حالات تصفية جسدية ضد بعض اصحاب الرأي وبعض الناشطات النسويات، مما دفعهم الى مغادرة مدنهم نتيجة للتهديدات التي تعرضوا لها. عزز هذا التضييق قيام نقابة المحامين بإحالة بعض اعضاءها ممن تصدى اعلاميا لفرض التعديل الى لجان تأديبية، ومنعت وزارة التعليم اساتذة القانون من الظهور الاعلامي الا بعد الحصول على ترخيص مسبق من عميد او رئيس الجامعة. وامعانا في اعتماد مبدأ اسلمة وعسكرة مخيلة الناس، عمد بعض رجال الدين في مناطق الوسط والجنوب الى قيادة حملات ضد اي عمل فني او نشاط ثقافي رياضي او حفل غنائي باعتبارها افعال مسيئة للإسلام، وبتأييد من قنوات فضائية ومنصات اعلامية ومدونين ومثقفين بذات توجهات [24].

اليمن

واجهت منظمات المجتمع المدني خلال عام 2024 العديد من الانتهاكات المتعلقة برفض انشاء المنظمات أو التجديد لها بشكل تعسفي ومخالف للقانون، واشتراط مبالغ مالية مقابل تجديد التصاريح للعديد من المنظمات، وفرض المزيد من الرقابة على الأنشطة والتدخل بتوجيهها بما يخدم السلطات القائمة. وواجه الصحفيون اليمنيون خلال العام 2024 المزيد من القمع والاعتقالات التعسفية والاستدعاء من قبل محاكم مختصة بالإرهاب والاحكام الجائرة ومحاولات الاغتيال والمنع والتقييد والتهديد. وشهد العام 2024 أيضا استهداف العاملين في المنظمات والوكالات الدولية[25]. ومن التقييدات التي شهدها اليمن أيضا صعوبة الوصول للتمويل. حيث فرض إدراج الولايات المتحدة للحوثيين على قوائم الإرهاب قيودا اضافية على الأموال المرسلة الى اليمن. يأتي هذا في ظل الازمات الكبيرة التي يعيشها اليمن منذ سنوات.

لبنان

مرَّ بإحدى أكبر الازمات في تاريخه في العام 2024 حيث رافق الانهيار الاقتصادي وفقدان الحد الادنى من الامان الاجتماعي والانهيار شبه الكامل لمؤسسات الدولة، حرب الاسناد على غزة التي استمرت منذ الثامن من تشرين الاول اكتوبر 2023 حتى الـ السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2024. لقد بقيت الحرب مضبوطة وضمن ما يسمى "قواعد الاشتباك" حتى تاريخ السابع عشر من ايلول 2024 حيث تم تفجير اجهزة النداء pager اثناء حملها من قبل عناصر تابعة لحزب الله[26]، وفي اليوم الثاني قامت إسرائيل بتفجير أجهزة اتصالات لاسلكية يستخدمها عناصر حزب الله[27]، بعدها بدأت اعتبارا من 23 أيلول/سبتمبر 2024 حرب عنيفة وشاملة[28] طالت المدنيين والمسعفين والدفاع المدني ولم تسلم اية منطقة في لبنان من الاعتداءات بما في ذلك العاصمة بيروت. خلال الحرب، لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، كان شعار المرحلة. فبين مؤيد للحرب ومناهض لها، حصلت تعديات عديدة على حرية التعبير خلال فترة الحرب. ومن بين الأمثلة الاعتداء على اشخاص اعترضوا دخول حزب الله الحرب، او تعرض ناشطين سياسيين لحملات تخوين بسبب مواقفهم ، إضافة الى التضييق على عدد من الصحافيين، وتخوين مؤسسات إعلامية عدة[29].

السودان

أدى نشوب الحرب في السودان الى سيادة حالة عسكرة كاملة، فالحرب اشتعلت في مناطق تواجد المدنيين، وعمل طرفاها على خلق حالة من

الاستقطاب السياسي والإثني. ومع تسارع التدهور في الأوضاع الانسانية في السودان فان النشاط الوحيد الذي عكفت عليه منظمات المجتمع المدني هو النشاط المتعلق بدعم التدخلات الإنسانية. طالت الاعتقالات العشرات من الناشطين في العمل القاعدي والمدني والصحفيين، وكان نتاج ذلك لجوء أعداد كبيرة منهم للإقامة خارج السودان. كما ظلت النيابة العامة التي تقع تحت سلطة الجيش بإعلان أوامر بالقبض على العديد من القيادات السياسية والمدنية الرافضة للحرب في السودان[30]. ومع قيام الحرب وانتشار رقعة المعارك أوقفت المنظمات الدولية العاملة عملها في السودان بشكل كامل بينما قام البعض بتحويل انشطته الى دول الجوار. ولم تتخذ أي تدابير لحماية الحق في التعبير، وان مجرد الاختلاف مع المليشيات التابعة لمناطق سيطرة الدعم السريع قد يؤدي الي القتل، بينما في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش تسود حالة من الترهيب للفاعلين المدنيين والاعلاميين[31].

الأردن

تأثرت الصحافة بشكل ملحوظ خلال عام 2024، وتم تسجيل حالات عديدة لملاحقة صحفيين بسبب آرائهم أو تغطيتهم لمواضيع حساسة[32]. ووضعت القيود المفروضة على التمويل الأجنبي المنظمات في موقف صعب، لناحية نقص الموارد اللازمة لتنفيذ مشاريعها التنموية، كما أثرت التعقيدات البيروقراطية على قدرتها على الاستجابة السريعة للاحتياجات التنموية، خاصة في ظل زيادة الفقر والبطالة. انعكست هذه التحديات بشكل واضح على المشاركة السياسية في الأردن. خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، شهدت نسبة مشاركة لم تتجاوز 30%، عكست حالة الإحباط لدى المواطنين تجاه النظام السياسي وضعف تمثيله مصالحهم وضمان حرياتهم الأساسية.

فلسطين

بموازاة حرب الإبادة التي تعرضت لها غزة والهجومات المنهجية للمستوطنين والجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، يتعرض الحق في تكوين الجمعيات في فلسطين إلى قيود مستمرة ولا تزال السلطة الفلسطينية تمارس على نحو ممنهج شرط الحصول على (الموافقات الأمنية المُسبَقة) في مختلف التعيينات والتراخيص والأذونات الحكومية، والتدخل في انتخابات مجالس إدارة الجمعيات، والموافقة الأمنية على أعضاء مجلس إدارتها المنتخبين، ويتم إغلاق حسابات المؤسسات حال عدم المصادقة الرسمية عليهم. وفي 9 ديسمبر 2024، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن عملية جديدة لتسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية وإصدار تأشيرات الدخول للأجانب العاملين في هذه المنظمات، ما يعد تهديداً خطيراً لقدرة هذه المنظمات على الاستمرار في العمل في الأراضي الفلسطينية.

البحرين

استمر التقييد والانتهاكات في البحرين، وفي آخر تصريح رسمي صدر من وزير الداخلية منع بموجبه تقديم ندوات سياسية أو اقتصادية في المجالس الشعبية في المملكة[33]. وشهد العام 2024 سجن بعض المغردين سواء تتعلق تغريداتهم بالحرب على غزة او الحرب على لبنان أو تلك المتعلقة بانتقاد الأداء الحكومي، إضافة الى تحويل بعض الجمعيات للنيابة العامة والتحقيق مع رؤساء وأعضاء مجالس إداراتها بعدة تهم، وعدم منح التصريح بعقد اجتماعات الجمعيات العمومية لبعض الجمعيات في الأوقات المحددة، كما استمر منع بعض المرشحين من خوض انتخابات مجالس الإدارات، إضافة الى منع الحصول على تراخيص لجمع المال ومنع الحصول على تمويل من منظمات من الخارج. أيضا شهد العام إغلاق مقرات بعض الجمعيات العاملة ومصادرة محتويات مقراتها بدون ابلاغ مجالس الإدارات.

Image Source: https://monitor.civicus.org/rights-reversed-2019-to-2023/

ثالثاً: التطورات االتشريعية الخاصة بالفضاء المدني في دول المنطقة خلال عام 2024

بالنسبة الى التشريعات المتعلقة بالفضاء المدني في دول المنطقة، يمكن التمييز بين ثلاث فئات من الدول: الأولى، دول لم تعتمد تشريعات جديدة ولا تزال تطبق تشريعات تحمل كثيرا من الفجوات، وأخرى اعتمدت خلال اعام 2024 تشريعات ذات صلة بالفضاء المدني، وثالثة تشهد مساراً وحراكاً باتجاه إقرار تشريعات جديدة.

المجموعة الأولى:

استمرار متابعة الصحفيين في المغرب بموجب القانون الجنائي في قضايا النشر الذي يستخدم لتقييد حرية التعبير عوض الالتجاء إلى قانون الصحافة. وفي السودان، ما زال العمل قائما بالتشريعات السابقة، وعادت مفوضية العون الإنساني لفرض القيود على تسجيل المنظمات[34]. أما في مصر فلم يصدر خلال هذا العام تشريعات جديدة، إنما كان هناك تشريعات من شأنها تضييق المساحة الضيقة أصلا للمجال العام ولضمانات العدالة في التعامل مع قضايا الرأي مما دفع المجتمع المدني للاشتباك معها.

المجموعة الثانية:

بالنسبة الى الدول التي اقرت تشريعات خلال العام 2024 ففي:

الأردن، شهد عام 2024 إقرار مجموعة من التشريعات التي أثرت بشكل مباشر على الحريات العامة، أبرزها قانون الجرائم الإلكترونية المعدل. الذي يتوسع في تعريف الجرائم الرقمية ليشمل أنماطاً جديدة من النقد والتعبير عبر الإنترنت، مما أدى إلى تقييد حرية الصحفيين والنشطاء السياسيين. الى جانب استمرار العمل بقانون الجمعيات وقانون التخطيط والتعاون الدولي الذين شكّلا تحديات إضافية لمنظمات المجتمع المدني لجهة القيود المفروضة على تلقي التمويل الأجنبي واشتراط الموافقات المسبقة مما زاد من تعقيد العمليات الإدارية لهذه المنظمات.

الجزائر، صادق البرلمان على تعديل جديد لقانون العقوبات[35] مستخدما مفهوم "المصلحة الوطنية" للتضييق أكثر على الفضاء المدني.

موريتانيا طبع قانون الرموز المسار الحقوقي للسنة 2024 عبر فتح السجون امام من تسول له نفسه

النقد الصريح او غير الصريح للرئيس او الحكومة او المطالبة بالحقوق او العدالة او غير ذلك.

مصر، صدر قانون استئناف الجنايات والذي لاق ترحيبا، باعتباره استجابة للمعايير والمبادئ الدستورية التي تقر حق التقاضي على درجتين[36]. ولكن لم تكتمل فرحة المجتمع المدني حيث صدر عن لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب في 17 من أغسطس مشروع قانون الإجراءات الجنائية وذلك بعد أيام قليلة من تصريحات رئيس الجمهورية حول تعديل نصوص قانون الإجراءات فيما يخص مدد الحبس الاحتياطي استجابةً لتوصيات الحوار الوطني بشأن فك قيد آلاف من المحبوسين احتياطيا وإنهاء هذا الملف. إلا أن مشروع القانون لم يلاقِ ترحيبا من قبل بعض النقابات على رأسهم المحامين والصحفيين وكذلك العديد من منظمات المجتمع المدني[37]. مصر مذكورة في فئتين من الدول، هل يمكن جمعها في مكان واحد وفئة واحدة.

في العراق شهد العام 2024 توجها إيجابيا مع تعديل المادة (226) من قانون العقوبات التي نصت على عدم اعتبار الفعل جريمة في حالة كونه داخل ضمن نطاق النقد البناء لأداء السلطات، وان كان الاستعجال في اقرار النص وعمومية الفاظه يوحي الى ان التعديل لن يتعدى حدود تخفيض العقوبة لا اعادة صياغة مفهوم التجريم فيها، بينما كانت المنظمات الحقوقية تسعى لجعل العقوبة مالية فقط. في جانب اخر اقر المشترع قانون تشديد العقوبة على ارتكاب افعال البغاء، كما جرم حالات التخنث اي التشبه بالنساء أو ما سماه "الشذوذ الجنسي"، وكذلك حالات تغيير الجنس بناء على الميول الشخصية لا الحاجة البيولوجية، واعتبارها من الجرائم المخلة الشرف. كما ومنع القانون نشاط اي منظمة تقوم بالترويج لهذه الافعال.

في اليمن، ففي أغسطس من العام 2024 حدث تحول خطير تجاه الحق في التكوين حيث وجهت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تعد ضمن حصة المجلس الانتقالي الجنوبي في الحكومة المعترف بها إنذاراً بإيقاف نقابة الصحفيين اليمنيين وعدد من النقابات التي تم تتمكن من تصحيح وضعها القانوني بحسب ما جاء في القرار.

بالتوازي، ثمة مسار تشريعي يشهده عدد من دول المنطقة ولم يكتمل خلال العام 2024. يمكن الإشارة الى:

مشروع القانون التنظيمي 15-97 في المغرب والخاص بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، المعروض على البرلمان والذي يعرف مجموعة من الانتقادات سواء من طرف النقابات المركزية او منظمات المجتمع المدني.

مشروع قانون العمل في مصر الذي ما زال محل النقاش[38]، وثمة توافق على وجود آلية لإطالة أمد العمل بالقانون الحالي وما يعتريه من فجوات لجهة تقييد الحق في التنظيم. وفي ظل انعقاد جلسات الحوار الوطني فيما يخص ملف الحريات تم إرسال مجموعة من التوصيات بشأن الحبس الاحتياطي إلى رئيس الجمهورية والذي بدوره قام بإحالة التوصيات إلى الحكومة لسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل التوصيات المتوافق عليها[39].

في العراق، تم التلويح لأكثر من مرة ان المجلس يسعى تشريع قوانين جرائم المعلوماتية والتظاهر دون الاعلان عن النسخة النهائية للقانونين، في ظل الجو الرافض للنسخ الأولية التي صيغت بطريقة يبدو الغرض منها التقييد لا التنظيم، فيما لا يزال قانون حق الحصول على المعلومات غير مطروح على طاولة التصويت رغم اكتماله منذ مدة. فيما ادى طرح مقترح تعديل قانون الاحوال الشخصية الى صراع بين الحركة النسوية والمدنية وبعض رجال الدين خصوصاً وان النسخة المطروحة تتيح تزويج القاصرات خارج المحاكم وحرمان المرأة من العديد من المكاسب التي سبق اقرارها قانوناً لمصلحتها.

في البحرين، تقدمت الحكومة بمقترح تعديل بعض أحكام القانون الخاص بحماية معلومات ووثائق الدولة، وينص التعديل على عقوبات مشددة لاي مسؤول أخرج الوثائق السرية للدولة أو طبعها أو نسخها، أو أفشى المعلومات السرية دون سبب مشروع، ولمن حصل بوسيلة غير مشروعة على معلومات أو وثائق محمية، وهذا القانون سيؤدي الى مزيدا من التضييق على حرية الراي والتعبير وسيستخدم لإسكات الأصوات المنتقدة للأداء الحكومي او اداء مجلس النواب أو المجالس البلدية.

رابعاً: هجوم على قضايا المساواة بين الجنسين

استمرت وبقوة الهجمة الشرسة على خطاب المساواة بين الجنسين خلال عام 2024. على سبيل المثال:

في العراق، الغت المحكمة الاتحادية العليا في العراق مفهوم الجندر وحكمت بعدم دستورية المواد التي تحتوي على مفاهيم الجندر والنوع الاجتماعي والخطورة هنا ارتهان المؤسسات القضائية وفي تطور خطير لم يسبق له مثيل طيلة العقدين الماضيين، واصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كتابا منعت فيه الجامعات من اقامة اي نشاط مع منظمات المجتمع المدني قبل التأكد من موقفها الأمني لدى جهاز الأمن الوطني، بناءً على توصية مستشارية الأمن القومي، بذريعة قيام بعض تلك المنظمات باستهداف المجتمع العراقي، وكذلك المطالبة بتقديم حركة اموالها السنوية الى الوزارة.

وحاولت المنصات الاعلامية ربط المنظمات الحقوقية والنسوية بفكرة الترويج " للميول الجنسية المغايرة" في محاولة لمنع هذه المنظمات من العمل.

في ليبيا، تصاعدت ردود الفعل المتباينة بفعل تصريحات حكومة «الوحدة الوطنية» الليبية المؤقتة، المتعلقة بعدد من المسائل من بينها، القضاء على ظاهرة الاختلاط وفرض الحجاب. وكان مجلس البحوث والدراسات الشرعية التابع لدار الإفتاء قد أصدر فتوى بتحريم استعمال مصطلح " النوع الاجتماعي".

في لبنان، تصاعدت الحملات بوجه المنظمات النسوية، من خلال بيانات وخطب المساجد بذرائع الترويج للكفر وتخريب الأسرة.

الخلاصات

خلاصات عدة يمكن استنتاجها من خلال التحديثات الشهرية التي عمل عليها أعضاء وشركاء الشبكة خلال العام 2024.

1- ثمة تشابه للأوضاع في البلدان العربية المختلفة مع تفاوتات لا تلغي المشترك في أساسيات التضييق والصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في المنطقة. فالميل نحو المزيد من الاستبداد والتضييق على الحريات الشخصية، سمة مشتركة وعضوية لا يمكن إغفالها، والتجربة التونسية تلفت النظر الى انه حتى مع حصول تقدم ديمقراطي ممأسس، وتوفير حصانة قانونية ودستورية للمجتمع المدني فإن ذلك لا يعني عدم إمكانية الارتداد عن المكتسبات. يعمل المجتمع المدني في منطقة غير مستقرة، لا تنتظم فيها المؤسسات، ويتم فيها خرق الدساتير والانقلاب عليها. السياق السياسي معقد، حيث الديمقراطية مشوهة، والأحزاب لم تنجح في بناء وعي سياسي شعبي وفي تشكيل حركات احتجاج منظمة. وتزداد الأمور تعقيدًا بسبب التصورات العامة السلبية حيال منظمات المجتمع المدني وبسبب تنامي دور الفاعلين غير الدولتين.

2- شكلت الحرب على غزة نقطة تحول بالغة الأهمية على المستويين الإقليمي والعالمي، في ما يتصل بتظهير التجليات الجديدة والأكثر تطرفا للعولمة النيوليبرالية. ويطرح هذا مهام أكثر راديكالية اما منظمات المجتمع المدني في البلدان العربي، وعلى مستوى العالم على حد سواء. وقد كشفت هذه الحرب بما لا يدع مجالا للشك، حقيقية ازدواجية المعايير التي طالما انكرتها القوى العظمي المتحكمة بالنظام العالمي. الا ان الخطورة لا تتمثل في ازدواجية المعايير والمواقف والممارسات واستتباع للمصالح الجيوستراتيجية والاقتصادية للقوى العظمي فحسب، بل ما هو اشد خطورة من التستر وراء الذرائع المختلفة لانتهاك حقوق الانسان هنا وهناك، هو الانتقال الى مرحلة الاستخدام الفج والعلني للحرب والقوة العسكرية بشكل صريح من اجل اجبار شعوب وبلدان الدول النامية وشعوب دول العالم الأول في الشمال على الرضوخ لإرادة الحكومات وشبكات المصالح التي تقف ورائها او امامها، وصولا الى التغطية على عملية إبادة جماعية منقولة مباشرة على الهواء، والمشاركة فيها، واجبار شعوب البلدان المتورطة في هذه الممارسات على قبولها وتمويلها من ضرائبهم.

3- ان الإشكالية العالمية في ما يتعلق بحقوق الانسان وازدواجية المعايير هي إشكالية حقيقية يجب عدم التغاضي عنها. الامر الذي يضرّ بفكرة كونية حقوق الانسان والاستعاضة عن الحقوق الكونية بتصور بعض حكومات الشمال (لا شعوبها) لما هو حقوق وفق مصالحهم ووجهة نظرهم، أي تحويل منظومة حقوق الانسان وقيمها الى ايدلوجيا تستخدم في التوظيف السياسي الفج لانتهاك القانون الدولي. ويجب التنبه الى ان هذا الانحياز يلحق ضررا مباشرا وشديدا بمن يتبنوا منظور حقوق الانسان في بلدان المنطقة ويعرضهم لضغوط من قبل تيارات محافظة ورجعية لم تكن يوما من مؤيدي حقوق الانسان سابقا ولا اليوم. وهم في الوقت نفسه يتعرضون لضغوط المانحين والضغط الإعلامي ممن لا يزالون يستخدمون خطاب حقوق الانسان بشكل سياسي ووفق منظورهم الأيديولوجي.

4- إن السياق الإقليمي يجعل المجتمع المدني يجد نفسه أكثر فأكثر أمام مهام ذات طابع تحويلي تُصنف في خانة التحول السياسي مما يجعلها في مواجهة أكثر احتداماً مع الحكومات ومع التيارات المحافظة والفاعلين غير الحكوميين وقوى الأمر الواقع لا سيما المسلحة منها في عدد من البلدان.

5- على أهمية الجهود والإنجازات، يبرز وبقوة في السنوات الأخيرة ضعف على مستوى الدور والمقاربة والأدوات. الحركة الحقوقية والتنموية ليس لديها رؤية جماعية وقاعدتها الشعبية محدودة نسبيا، حيث ينخفض مستوى مشاركة القاعدة الشعبية كعوامل للتغيير، إضافة في تجزئة العمل وتفضيل المنظمات العمل مع التشكيلات التي تشببها وضعف الائتلافات ذات التكوين المتنوع.

كما يكمن التحدي في عدم نضوح وسائل العمل المشترك من اجل التغيير السياسي الضروري من منظور المجتمع المدني، وعدم صياغة إطار نظر وعملي للتعامل مع الترابط بين المدني والسياسي في بلداننا. هذا التداخل المتزايد بين السياسي والمدني؛ يتطلّب إعادة البحث في الدور، المقاربات والأدوات. اتجاهنا العام يؤكد الترابط بين المدني والسياسي على المستوى النظري – المفهومي، ولكن ربما أخفقنا فيه على المستوى العملي.

خاتمة

المشهد الإقليمي والوطني يعزز القناعة بهذا الترابط بين المدني والسياسي الذي يكاد يتحول الى ترابط عضوي ومشروطية ضرورية لعمل المجتمع المدني ودوره التغييري. إذ يستحيل اغفال الحاجة الى دور تحويلي للمجتمع المدني في البلدان العربية وهو دور سياسي حكما، دون ان يكون حزبيا ودون ادراجه حكما في خانة العمل الحزبي الهادف للوصول الى السلطة. والمجتمع المدني الذي يتبنى المقاربة التنموية – الحقوقية والتحويلية، يحتاج الى بلورة تصور نظري موضوعي لهذا التلازم، والى صياغة استراتيجيات ملاءمة للتصدي للتحديات الكثيرة وتجاوزها بنجاح هناك حاجة إلى سياق داعم. وهناك حاجة الى دور سياسي للمجتمع المدني قادر على ربط القضايا، له موقف من الراهن، قادر على التفكير في المستقبل، ويعمل ضمن رؤية متكاملة لا تفضل السياسي عن الاقتصادي عن الثقافي، مؤثر في انتاج نقابات او حركات سياسية لديها اجندات حقوق الانسان والتنمية. وهذا يعني انخراط معمق في نقاش القضايا الأساسية المتصلة بمفهوم وهوية الدولة، العقد السياسي والعقد الاجتماعي، حقوق الانسان كمظلة للتغيير في ظل التحديات الأخيرة. باختصار إن التحدي الأساسي هو بناء موقف سياسي قادر على التعبئة وتسخير القوة الجماعية للمجتمع المدني في مواجهة البنى الواجهة له[40].

لذلك، من المهم استعادة التضامن والعمل المشترك بوصفها وسائل ضرورية على المستوى الاقلمي للتصدي لما نواجهه، او من اجل مساعدة القوى المدنية في كل بلد على حدة، لاسيما تلك التي تواجه أوضاعا استثنائية وصعبة بما في ذلك مخاطر الحروب والحروب الاهلية والتفكك المجتمعي والانزلاق نحو الحكم الاستبدادي المطلق. كما ان الأهمية المركزية للتضامن الإقليمي (والدولي) تأتي أيضا انطلاقا من ان الحكومات – لا سيما حكومات المنطقة العربية - متضامنة ومتساندة في دعم الثورات المضادة والانقلاب على أي مسار محتمل للتحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية الحديثة الملتزمة بمنظور الحقوق، لا بل ان بعضها يتدخل مباشرة وبالقوة العسكرية المباشرة او غير المباشرة لتحقيق هذا الهدف.

أخيرا، اذا كانت هذه الخلاصات تعبر عن تقييم عام لحالة المجتمع المدني خلال عام 2024، فإن تباشير الأسابيع الأول من عام 2025 لا تحمل على التفاؤل، لاسيما مع وصول دونالد ترامب الى البيت الأبيض، حيث دشن عهده بخطاب شديد التطرف ضد فلسطين وشعوب المنطقة، وضد دول أخرى في مختلف أقاليم العالم، وضد فئات واسعة في المجتمع الأميركي نفسه، بما في ذلك انسحابه من عدد من المنظمات الأممية والاتفاقيات الدولية، ووقف المساعدات بما في ذلك وكالة التنمية الأميركية، وباعتماده نهجا قوميا انعزاليا يناقض حتى مسارات العولمة النيوليبرالية التي كانت الولايات المتحدة الأميركية تقودها خلال العقود المنصرمة. يعني ذلك ان المجتمع المدني في العالم، وفي منطقتنا، سيكون امام مخاطر متزايدة تتطلب منه اعتماد استراتيجيات ومواقف أكثر فعالية من السابق.

المراجع

[5]https://docs.un.org/ar/A/319/79

[6]مكتب حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة: الصراع والتهديدات يقوضان عمل المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، 31 مايو\ أيار 2024

[7]القبض على عشرات المتظاهرين في القاهرة والإسكندرية والمحافظات من "مظاهرات دعم فلسطين".. وعرض 14 شخصا فقط على النيابة المفوضية المصرية للحقوق والحريات،
https://cutt.ly/Fewu9Ma

[8]بعض النصائح للإفلات من رقابة الانترنت، الصفحة الرسمية لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، 8 فبراير 2024
https://cutt.ly/Xw1mdfl

[9]https://t.me/s/mediagovps . مكتب الإعلام الحكومي. بيان صحفي رقم (692)

[10]https://www.wafa.ps/Pages/Details/105283
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). أكتوبر 2024. نقابة الصحفيين: 1639 جريمة وانتهاكا بحق الصحافة منذ بدء حرب الإبادة.

[11]https://wafa.ps/Pages/Details/95652
وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. "الإحصاء" و"الاتصالات": الاحتلال قطع الاتصالات عن قطاع غزة أكثر من 10 مرات منذ بدء العدوان

[12]https://www.skeyesmedia.org/ar/News/News/25-10-2024/12031

[13]The Egyptian Center denounces BBC's investigation with six journalists working at Cairo and Beirut offices, together (ecesr.org) المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – with suspending them from work over backing Palestine

[14]MSNBC suspends three Muslim anchors amid Israeli war in Gaza (trtworld.com)

[15]Steve Bell 'sacked' by Guardian in antisemitism row over Netanyahu cartoon | The Independent

[16]https://rb.gy/s1qqzz

[17]المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الثلاث هي التالية: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والشبكة/ شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وشبكة السياسات الفلسطينية.

[18]محمد رمضان، صدمة التعويم الثالث/ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مارس 2024:
https://tinyurl.com/35tem7xh

[19]معتقلي التضامن راجع: https://tinyurl.com/2mc7sp98
عن طلاب من اجل فلسطين راجع: https://sadaara.com/Details/243630

[20]مؤسسة حرية الفكر والتعبير تدين إخفاء الصحفي خالد ممدوح قسريًا، وتطالب وزارة الداخلية بإطلاق سراحه، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 18 يوليو 2024،
https://cutt.ly/vecFgBo2

[21]بعض النصائح للإفلات من رقابة الانترنت، الصفحة الرسمية لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، 8 فبراير 2024، https://cutt.ly/Xw1mdflR

[22]على سبيل المثال، منعت قوات الأمن الجزائري، يوم 29 فبراير شباط 2024، انعقاد ندوة حول "العدالة الانتقالية"، بمقر جمعية "أس او أس المفقودين"، بالجزائر العاصمة. وعرف شهر كانون الثاني جانفي حكما من القضاء الجزائري يقضي بالإبقاء على الصحافي مصطفى بن جامع في السجن. وتمت في هذا العام كذلك إدانة الناشطة "جميلة بن طويس" بعد الحكم عليها بعامين حبس نافذ و100 ألف دينار جزائري غرامة مالية، وذلك على خلفية "أغنية" كانت قد كتبت كلماتها وغنتها، تنديدا بالاعتقالات تعرض لها ناشطو الحراك بسبب مطالبهم بالديمقراطية.

[23]كما حصل بقناة (mbc عراق)،او قيام مجموعات مسلحة بالهجوم على المكاتب الخاصة ببعض القنوات الفضائية وحرق وتحطيم اجهزتها وسرقة محتوياتها دون ان تقوم الجهات الامنية بمنعهم من ذلك في تقصير واضح لعملها يصل في توصيفه الى حد الاهمال او التواطؤ الفردي من بعض العناصر، وقد وصل الامر الى تهديد بعض الاعلاميين امام شاشة التلفاز من قبل سياسيين.

[24] ساهمت حملاتهم في الغاء حفلات فنية خاصة في بغداد وذي قار كما الغي مارثون رياضي في جامعتي البصرة وواسط وبطورة نسوية لكرة القدم في كربلاء بحجة الاختلاط بين الرجال والنساء، واحيل بعض القائمين على هذه النشاطات الى تحقيق اداري، وتعرض احد فنادق البصرة الى هجوم ومحاولة اقتحام من مجموعة من المحتجين يقودهم رجال دين وشيوخ عشائر بعد يومين من انتشار مقاطع لحفلة (الهالويين) اقمتها ادارة الفندق، في مقابل صمتهم عن الحفلات التي تقيمها الجهات الرسمية.

[25]حيث أطلقت جماعة الحوثيين في يونيو الماضي موجة اعتقالات واسعة شملت 13 موظفاً يمنياً في الوكالات الأممية التابعة للأمم المتحدة وقرابة 57 من موظفي المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الإغاثي والإنساني، ووجهت لهم تهم التخابر والجاسوسية، ومنعت اهاليهم من الوصول إليهم، الأمر الذي اعتبرته العديد من المنظمات الدولية بأنه يرق للاحتجاز القسري.

[26]https://www.bbc.com/news/articles/cz04m913m49o

[27]https://edition.cnn.com/world/live-news/lebanon-pagers-explode-hezbollah-israel-09-18-24-intl-hnk/index.html

[28]https://www.hrw.org/ar/news/2024/09/27/lebanon-already-aflame-atrocities-may-follow

[29]حصل خلاف كبير بين من يعتبرون انه لا يمكن للمحطات الاعلامية مناقشة اسباب الحرب وبين من يعتبر انه الوقت الاكثر تناسباً، حيث اعتبرت قناة ال ام تي في انه تم تهديدها من قبل المسؤول الاعلامي في حزب الله المرحوم محمد عفيفي في مؤتمره الصحفي بتاريخ 2024/10/22.. وتم التحقيق مع الصحافي المصري منير يونس خلافاً للقانون من قبل المباحث الجنائية لمدة ست ساعات على خلفية محاربته لفساد النظام المصري. كما تم الاعتداء على الصحافي نبيل مملوك بتاريخ 2024/11/15 من قبل عناصر اشتبه انها تابعة لحزب الله على خلفية اتهامه زوراً انه يعطي احداثيات للعدو الاسرائيلي. وتم استدعاء الصحافي فراس حاطوم والصحافية نانسي السبع عبر المباحث الجنائية للتحقيق معهم على خلفية تقديم فراس حاطوم على منصة تفاصيل تحقيقات استقصائية حول ملف تفجير البايجر، كما تم الاعتداء على الصحافي داوود رمال من قبل عناصر تابعة لحزب الله في بلدة الدوير

[30]راجع تقرير حالة الفضاء المدني – نظرة عامة على النصف الأول 2024 , والذي أصدرته الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية
https://www.annd.org/ar/publications/details/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-2024

[31]في مؤتمر صحفي ضم وزير العلام المكلف وقيادات عسكرية للجيش السوداني بتاريخ 3 ديسمبر 2024.

[32]ومن بين الأمثلة، اعتقال شخصيات إعلامية بارزة، مثل أحمد حسن الزعبي، الى جانب آخرين

[33]تم منع اقامة ندوة بعنوان وعد بلفور والعدوان الصهيوني على غزة بواسطة وزارة العدل. كما منعت وزارة التنمية الاجتماعية ندوة في نادي العروبة عن الوضع الاقتصادي في البحرين ومناقشة مدى تنفيذ الحكومة لرؤيتها الاقتصادية (بعنوان البحرين بين رؤيتين 2030 – 2050).

[34]مع بداية الحرب تم إصدار قرار بالسماح لعمل المنظمات دون التقيد باعادة التسجيل وظل القرار يجدد كل شهر يونيو من هذا العام حيث تم اشتراط اعادة التسجيل سنوياً مرة أخرى .

[35]كما شددت هذه التعديلات العقوبات في حق المتورطين في جرائم تسريب الوثائق والمعلومات السرّية المتعلقة بالأمن والدفاع والاقتصاد الوطني، وما يوصف بـ"الخيانة الوطنية" التي تستدعي تسليط عقوبة السجن مدى الحياة. وأطلق القانون وصف "الخيانة" على أفعال محددة تخص التخابر وتسليم وثائق ومحررات سرية تخص مسائل الأمن والدفاع الى جهة أجنبية. كما يشدد القانون العقوبات بحق الكتاب والمدونين والنشطاء السياسيين، ممن يشككون في الجيش والمؤسسات الأمنية، واعتبرت ذلك "مساسا بالروح المعنوية للجيش". كما حافظ القانون على المادة 87 مكرر التي يمكن من خلالها متابعة نشطاء سياسيين بتهمة الإرهاب والتي كانت مثار تنديد واستنكار واسع في الجزائر والخارج، بعد إدراجها سنة 2021. وكان المقرر الأممي المعني بالتجمعات قد دعا لإلغاء هذه المادة من القانون، لكن السلطات لا تزال ترى مبرراً لوجودها.

[36]قانون إتاحة استئناف أحكام الجنايات تحرك إيجابي تأخر عشر سنوات ويحتاج لمزيد من التعديل، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 15 يناير 2024،
https://bit.ly/493IF0y

[37]بيان مشترك: اسحبوا قانون تقنين الباطل.. أوقفوا قانون الإجراءات الجنائية الجديد، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 11 سبتمبر 2024،
https://cutt.ly/jeO2If27

[38]المبادرة المصرية تعيد تقديم ملاحظاتها بشأن مشروع قانون العمل الجديد بعد إعادته للمناقشة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 21 يناير 2024، https://bit.ly/3UyRwmn

[39]الحبس الاحتياطي في مصر...السيسي يستجيب لتوصيات الحوار الوطني وحقوقيون منقسمون حولها...ما التفاصيل؟، BBC، 22 أغسطس 2024،
https://cutt.ly/NeWKZTf7

[40]https://civicspace.annd.org/en/regional_reports/details/Civic-Space-in-Arab-Countries-Regional-Report-2023

حالة الفضاء المدني في المنطقة العربية في عام 2024

موجز إقليمي

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
www.annd.org